19991208-0001-2

اعتصامنا الرمزي اليوم امام البرلمان يهدف الى تذكير ممثلي الشعب ان
قضية المخطوفين والمفقودين ليست قضية حيّة لذويهم فقط بل إنها
تعني المجتمع كله. ولنؤكد ان للمجلس النيابي مسؤولية مباشرة في
مساءلة الحكومة عن الخطوات التي تتخذها لحل هذه القضية.
إن المبادرات الخجولة التي بدأت تظهر في مجلس النواب وفي اشكال
التقصي الذي تقوم به الاجهزة الامنية لا تعبر عن الجدية الضرورية في التعاطي مع
هذا الملف.
إن لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وحملة «من حقنا ان نعرف»
مستمرتان في مختلف اشكال التحرك والضغط الى أن تتشكل لجنة تحقيق رسمية
مهمتها التقصي وتحديد مصير جميع المخطوفين والمفقودين في مهلة زمنية محددة. إن
تحقيق هذا المطلب هو مدخل اساسي للسلام في لبنان. لن يبنى مجتمع
ومصير الآلاف من أهلنا ومن أبناء هذا الشعب لا يزال مجهولاً. بالرغم من
إنشغال المجلس والحكومة بعدد من الملفات المهمة كقانون الانتخاب وغيره
نؤكد ان لقضية المخطوفين والمفقودين الاولوية المطلقة لأن عليها يتوقف
اقفال ملف الحرب وقيام الدولة وبناء مجتمع متصالح مع ذاته.

بيروت ٨/١٢/١٩٩٩